

الفار «هادي» يثير استياء الأشقاء في سلطنة عمان

كشفت مصادر مطلعة أن الفار هادي أبلغ الإشقاء في سلطنة عمان -الخميس- بأنه يرغب في زيارة السلطنة أثناء عودته من اندونيسيا وان الإشقاء رغبوا للزيارة وفقاً لطلب الفار لكنهم تفاجأوا لدى وصول طائرته إلى مطار مسقط بنزول وزير النقل من الطائرة معتذراً لهم بعدم استطاعة هادي القيام بالزيارة كونه غير موجود في الطائرة لإنشغاله بارتباطات أخرى.

وقالت المصادر: ان هذا التصرف أثار استياءً شديداً لدى قيادة ومسؤولي سلطنة عمان الشقيقة خاصة وان موضوع الزيارة جاء بطلب من هادي نفسه.. وانهم يعرفون أنه كان بداخل الطائرة، ومع ذلك فقد بلغت الوقاحة بوزير النقل أن طلب تزويد الطائرة بالناسية بالوقود، وعلى إثر ذلك غادرت الطائرة لتوصل هادي إلى مقر إقامته في الرياض لدى أولياء نعمته.

الميثاق

عامان من الحصار والعدوان

الأهم المتحدة ومجلس الأمن.. سقوط أخلاقي فاضح

قرارات وإدانات بان كي مون تحت أقدم قيادات العدوان



مجلس الأمن يتجاهل العدوان على اليمن ويطالب بوقف استهداف الأراضي السعودية!!

تقرير لجنة العقوبات سيُلقي في رفوف مجلس الأمن

الدول المهيمنة على مجلس الأمن: مصالحنا أهم من انتهاك القانون الإنساني الدولي!

منذ عامين واليمن واليمنيون يعيشون تحت نير عدوان ظالم وحصار جائر تسبب بقتل وإصابة عشرات الآلاف من اليمنيين وتدمير مئات المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية وشبكات الاتصالات والكهرباء والمياه والطرق والجسور والموانئ والمطارات والآلاف من منازل المواطنين، كما أدى إلى تهجير ورحيل قرابة ثلاثة ملايين يمني من منازلهم وتجويع الملايين من أبناء الشعب اليمني.

عامان من عمر هذا العدوان الإجرامي الفاشي الذي يقوده النظام السعودي ومعهم سبع عشرة دولة ارتكبوا خلاله أبشع الجرائم والمجازر بحق اليمنيين، واستخدموا الأسلحة المحرمة دولياً ضارياً بين بكل القوانين الإنسانية الدولية عرض الحائط.. وكل ذلك يتم بمساندة ودعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، التي عملت وما زالت تعمل على التغطية على جرائم ومجازر العدوان وتشجيع النظام السعودي وحلفائه على ارتكاب المزيد من تلك الجرائم البشعة.

ويؤدي إلى فك الحصار على اليمن وضمان إدخال المواد الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية وأيضاً المساعدات المقدمة من قبلها أو من غيرها وبطريقة سلسة دون أي تدخل من النظام السعودي وحلفائه.. بل تقوم بأخذ الأذن منهم مسبقاً، حتى أنها لم تستطع القيام بأي إجراء سريع لإطلاق سفينتها التي احتجزتها سلطات العدوان وقيل حينها إنها سفينة إيرانية تحمل أسلحة كانت في طريقها لمن يسمونهم «الانقلابيين» ولم يتم الإفراج عنها إلا بعد مفاوضات وتوسلات.

وفي نقطة أخرى ماذا فعلت هذه المنظمة لفك الحصار المفروض على مطار صنعاء الدولي المغلق أمام الملاحة الجوية منذ منتصف العام الماضي وما سببه من أضرار لليمنيين؟! لقد عرّى النظام السعودي ومن معه من حلفاء هذه المنظمة، التي مثلت مواقفها المخزية من هذا العدوان وجرائمه ومجازره المرتكبة بحق اليمنيين وانتهاك القانون الإنساني الدولي فضيحة سيتم تدوينها في صفحات التاريخ وبدون رتوش.

وفي الاتجاه الآخر يأتي دور مجلس الأمن الدولي الذي أنشئ بغرض الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وله سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء، وتعتبر قراراته ملازمة وفقاً لميثاقه.

هذا المجلس ورغم الكثير من الجلسات التي عقدها المناقشة الملف اليمني ظهر بمثابة الوجه الآخر للعدوان والراعي الرسمي له، وفي كل جلساته بدت بياناته الختامية عقب كل جلسة من تلك الجلسات وهي تتحدث عن الأزمة اليمنية دون الإشارة إلى العدوان وما يرتكبه من جرائم ومجازر بحق اليمنيين، بل ويذهب هذا المجلس دون حياء، صوب التغطية على تلك الجرائم وأظهار النظام السعودي بالمظلوم والضحية بالظالم!!

لم يقم مجلس الأمن الدولي بأعضائه المهيمنين عليه بأي إجراء حقيقي لوقف العدوان، ورغم تأكيد على وقف الحرب في أكثر من مرة والعودة إلى المفاوضات وترحيب الأطراف الوطنية في صنعاء بذلك إلا أن النظام السعودي وحلفائه يعضون في عدوانهم وارتكاب المزيد من الجرائم، وكان قرارات هذا المجلس الملزمة التي نص عليها بميثاقه لا تعني النظام السعودي في شيء.. ومع هذا التصنت يذهب مجلس الأمن في اتجاه إصدار بيانات مستنكرة لاستهداف القطع البحرية العسكرية السعودية التي تقصف بها اليمنيين والمدن اليمنية، ومدن هذا الاستهداف من قبل الجيش اليمني المسند باللجان الشعبية!!

والآن كما والأمر في بيانات مجلس الأمن أن يطالب بوقف إطلاق الصواريخ واستهداف الأراضي السعودية ويواجه العسكرية دون أن يشير حتى إلى الغارات الجوية للنظام السعودي وحلفائه واستخدامهم القنابل العنقودية المحرمة دولياً وقتل الآلاف من اليمنيين.

ويبدو واضحاً عدم فاعلية القرارات التي اتخذها مجلس الأمن خلال الفترة الماضية، ورغم أن التقرير الذي أصدرته لجنة العقوبات الدولية مؤخرًا - وهي اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن الدولي لرصد الانتهاكات والتحقيق فيها- رصد العديد من الجرائم التي ارتكبتها النظام السعودي وحلفاؤه وعدها جرائم حرب وانتهاكاً وأيضاً للقانون الإنساني الدولي، ورغم القيام بنشر التقرير إلا أن مجلس الأمن سيتغاضى عنه وسيبرم به في رفوفه، وسيذهب نحو ادانة وفرض عقوبات ومحاسبة من تضمنهم التقرير ببعض الانتهاكات ونقصه هنا الطرف الوطني المقاوم للعدوان والمدافع عن شعبه وسيارة وطنه.

كما أن مجلس الأمن جدد في بيانه الأخير العقوبات على بعض الشخصيات كالحوثي وصالح ولم يقم بإضافة أي من المسؤولين عن الجرائم التي ارتكبتها التحالف كانوا يتبعون النظام السعودي وحلفائه، أو الفار هادي ومن معه من القيادات العسكرية المدانة باستهداف المدنيين والتحالف مع الجماعات الإرهابية بمسمايتها المختلفة.

مجلس الأمن وفي كثير من مواقفه ظهر مسانداً وداعماً للنظام السعودي وحلفائه المعتدين على اليمن، وإن تحدث أو أشار في بياناته للجرائم والمجازر التي يرتكبتها التحالف فيتحدث باستحياء!!

ولو كان مجلس الأمن حريصاً على تحقيق الأمن والسلام في اليمن لاتخذ قرارات فورية وحاسمة منذ الأسبوع الأول للعدوان على إيقافه، ولكنه ذهب في اتجاه إصدار البيانات المؤيدة للعدوان والتغاضي عن مئات الجرائم والمجازر وعن استهداف البنية الأساسية اليمنية واعطى الضوء الأخضر للنظام السعودي وحلفائه لاستمرار في عدوانهم وارتكاب المزيد من الجرائم.

سياسة المعايير المزدوجة أو الكيل بمكيالين هو النهج أو هي السياسة التي تسير عليها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وحينما تكون المصالح التي تهم الدول المهيمنة والمسيطرة على هذين الجهازين الأميين يسقط القانون الإنساني الدولي، كما تسقط كل القيم والمبادئ التي أنشئت من أجلها، ويكفي ما قالته رئيسة وزراء بريطانيا عندما ردت على من يتهم حكومتها بدعم العدوان: «مصالحنا أهم!!»

عامان من عمر العدوان الإجرامي على اليمن واليمنيين ومازال المجتمع الدولي صامتاً أمام الانتهاكات الصارخة التي يرتكبها النظام السعودي وحلفاؤه والقتل المتعمد لليمنيين والتدمير المنهجي للبنية الأساسية اليمنية وتجويع الملايين من أبناء الشعب اليمني.

فحتى متى يستمر هذا الصمت المخزي وهذا السقوط الأخلاقي للمنظمة الأممية ومجلس الأمن، والمجتمع الدولي كافة؟!

عامان والنظام السعودي وحلفاؤه مستمرين في إبادة اليمنيين وإحراق كل شيء في اليمن، وكل ذلك يتم تحت مزايع محاربة إيران المجوسية وإعادة الشريعة المتخفية التي لفظها الشعب ورمي بها بعيداً مأسوف عليها.

وبعد عامين من هذا العدوان الإجرامي وهذا القتل والدمار المستمرين لليمن واليمنيين نضع هنا السؤال الأبرز والأهم:

ما الذي قامت به منظمة الأمم المتحدة تجاه مختلف المجازر والجرائم التي ارتكبتها تحالف العدوان بحق المدنيين في اليمن وبحق الانتهاك المتواصل للقانون الإنساني الدولي؟

وما الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي من قرارات وإجراءات لوقف العدوان وفك الحصار والتحقيق الجدي والمسئول في كل الجرائم والانتهاكات المرتكبة؟! منذ عامين والمنظمة الأممية ممثلة بالأمين العام السابق لم تقم بأي فعل حقيقي ليس لانتصار اليمنيين والآلاف من الشهداء وبخاصة الأطفال والنساء والذين سقطوا وبشكل متعمد بصواريخ الموت والقنابل العنقودية المحرمة التي قد فتحت طائرات النظام السعودي وحلفائه، وإنما انتصاراً للقانون الإنساني الدولي ولإبادة وقيم هذه المنظمة التي أنشئت من أجل تحقيقها في مختلف أنحاء العالم!!

وإن كنا نسمع بين حين وآخر أمين عام هذه المنظمة وهو يدين تلك الجرائم ويعبر عن قلقه ويصدر بيانات صحفية تتضمن توجيهه بتشكيل لجان مستقلة للتحقيق في تلك الجرائم، إلا أن ادانته وتوجيهاته تلك تم دوسها تحت أقدم قيادات أنظمة العدوان والداعمة له، والاستمرار في انتهاك القوانين الدولية الإنسانية.

حتى أن القرار الذي أصدره أمين عام هذه المنظمة السيد بان كي مون والذي قضى بضم النظام السعودي والأنظمة المتحالفة معه في القائمة السوداء الخاصة بقتل الأطفال، سرعان ما تم التراجع عنه وإصدار قرار آخر يقضي بإخراجهم من هذه القائمة تحت مبررات -كما قال بان كي مون نفسه- الضغوط التي تعرضت لها المنظمة من النظام السعودي وحلفائه وتهديدهم بوقف الدعم المقدم من قبلهم للمنظمة!!

وبهذا القرار كشفت هذه المنظمة بكامل مسؤوليتها عن خضوعها لإرادة النظام السعودي، كما لم نسمعها منذ ذلك الحين تصدر بياناً استنكارياً ومدنناً بالجرائم والمجازر التي لم تتوقف من قبل العدوان وحلفائه والموايلين له، كما أكدت هذه المنظمة أنها خاضعة لأنظمة الهيمنة والاستكبار، وأنها تعجز عن إصدار قرار مستقل دون العودة إلى تلك الأنظمة، حتى وإن كان يتعلق بالقوانين الإنسانية الدولية التي تحملها وتذعها كذبا وزيفاً.

كما أن هذه المنظمة المعنية بإرساء السلام في العالم لم تستطع اتخاذ أي قرار

بهكذا أفعال قذرة يحاربون الشعب!!

لم يكتفوا بقتل عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء عبر صواريخ الموت التي قذفتها ولا تزال -طائرات العدوان الإجرامي الذي جلبوه لتدمير اليمن وقتل شعبها منذ قرابة العامين.. وتجويع الملايين من اليمنيين بحصارهم الجبان ومنعهم إدخال المواد الغذائية والأدوية، وتسببهم بموت عشرات الآلاف من الأطفال الذين أصيبوا بسوء التغذية، وأذاقهم اليمنيون من الأدوية، أو جراء أصابتهم بالأمراض والأوبئة نتيجة استخدام العدوان الأسلحة المحرمة دولياً.. ولم يكتفوا بحربهم الاقتصادية القذرة وتأثيرهم على معيشة المواطنين وزيادة معاناتهم، وسحبهم العملة الوطنية من الأسواق، ورفض صرف مرتبات الموظفين والتلاعب بأموال الشعب ونهبها..

لم يكتفوا بكل هذه الأفعال والممارسات الإجرامية القبيحة والمنحطة التي تدل على دناءة أخلاقهم وحقارة أفعالهم وسفالة أهدافهم التي يعملون من أجل تحقيقها، وإنما اتجهوا لمحاربة المواطنين اليمنيين المتواجدين خارج وطنهم وإبلاغ سلطات البلدان التي يتواجدون فيها بأنهم يحملون جوازات سفر «مزورة» كونهم قاموا باستخراجها من المناطق التي يسيطر عليها من يسمونهم «الانقلابيين!!»

فهل رأيتم أفعالاً دينية قبيحة وحقيرة كهذه التي يمارسها أذيان العمالة ومرترقة العدوان أذعياء «الشرعية» المزعومة تجاه أبناء شعبهم سواء المتواجدين في الداخل الوطني أو خارجه؟! هؤلاء أصحاب «الشرعية» الحقيرة الذين باعوا شرفهم وكرامتهم وسقطوا في مستنقع العمالة والخيانة والارتزاق نراهم اليوم- وبعد أن استنفدوا كل أوراقهم البشعة، وأذاقهم اليمنيون بصمودهم وإرادتهم وعزيمتهم التي لا تلين كل صور البؤس وأشكال العذاب في مختلف جهات الشرف والبطولة والرجول والإقدام -يلجأون للإبلاغ عن أبناء شعبهم لأنهم يحملون جوازات صادرة من الجهات الرسمية التي يديرها قادة وطنيون كشفوا مخططهم والتأمري ورفضوا عدوانهم وواجهوه بكل صلابة وقوة وحزم.

إنها الخيانة والعمالة والارتزاق من تدفع أصحابها إلى السقوط الأخلاقي والارتداء أهدافهم التي يعملون في مستنقع ملين بالقدارة، واللجوء إلى ممارسة كل الأفعال المشينة بحق أبناء شعبهم، وخاصة بعد أن أصبحوا مهانين منبوذين وحقراء وبلا شرف ولا كرامة، ليس في نظر اليمنيين فحسب، وإنما في نظر دول العدوان وشعوبها.

لا شرعية لهؤلاء... ولا وطن لخاصة مرتزق، وتبنت يد العدوان وأذيانهم وعملائه.

المرتبات وأكاذيب بن دغر!!

والمتاجرة بها وقيامهما بصرف هذه المرتبات لجهات ود «القطارة» لن يزيد اليمنيين إلا معرفة وإدراكاً أن هؤلاء ليسوا أكثر من عصابة لقتات من وراء تجويعهم وزيادة معاناتهم. كذب بن دغر لا حدود له ولا يتوقف عند مكان أو منطقة بذاتها، بل أصبح كذاباً عابراً للحدود، وروائح كذبه العفنة يتم الترويج لها في مختلف وسائل الإعلام التابعة للعدوان والمرترقة ومواقع التواصل الاجتماعي على تنوعها واختلافها.

ويخطئ الكذاب بن دغر وصاحب «شرعيته» إن اعتقدا أن تلاعبهما بالمرتبات ومماثلتهما في صرفها سيطول، فحبل الكذب قصير وأقصر مما يتوقعون.

وصدق من قال: «المتحطون بحاجة إلى الكذب كونه يمثل أحد شروط بقائهم..»

الغباء وحده هو من يدفع بن دغر للماطلة والتلاعب بهذه القضية اللجوء، للترويج للأكاذيب البانسة التي تكشف عن لوصفية بن دغر ومن قام بتعيينه.. وكل من يتحدث عن «الشرعية» المزعومة!

استغلال الفار ورئيس حكومته قضية المرتبات والمماطلة بشأنها ورفض صرفها بانتظام ووفقاً للاتفاق الذي تم، يكشف عن وضاعتها وقبحهما ومتاجرتهما بمعاناة المواطنين.

لقد عمل الفار وبن دغر وبدناءة وخسة وحقارة على ممارسة كل الأساليب القذرة ليس بحق موظفي أجهزة الدولة -كما نشاهد حالياً- وإنما بحق اليمنيين جميعاً بهدف تجويعهم وقتلهم تنفيذاً لرغبات أسيادهم قادة العدوان الذين استدعواهم لتدمير اليمن وقتل اليمنيين، ونراهم اليوم مهانين من قبلهم وحقراء في عيونهم.

إن تلاعب الفار وبن دغر بمرتبات موظفي أجهزة الدولة

حيث جدد التأكيد لدى مغادرته مطار صنعاء الأسبوع الماضي على ضرورة صرف مرتبات موظفي أجهزة الدولة في عموم المحافظات من المبالغ المطبوعة في روسيا ووصلت إلى عدن.

ورغم أن هناك اتفاقاً تم بموجبه إيصال المبالغ المطبوعة في روسيا إلى عدن ليتولى الفار وحكومته صرف مرتبات موظفي أجهزة الدولة المختلفة، إلا أن الفار ورئيس حكومته لم يلتزم بتنفيذ الاتفاق، وبدلاً من صرف المرتبات والوفاء بتعهداتهما ذهب بن دغر صوب إلقاء التصريحات الكاذبة، التي كشفت عن رفض وتماطل وضحين بشأنها.

تتعهد حكومة الفار المنتهية الصلاحية عدم صرف المرتبات بهدف زيادة معاناة المواطن لا سيما في المحافظات الشمالية بهدف تحقيق مكاسب سياسية أصبحت مكشوفة ومفضوحة.. ولم تعد تنطلي على أحد.

بدون حياء أو خجل ذهب رئيس حكومة الفار أحمد عبيد بن دغر وفي أكثر من مرة صوب الادعاء أن حكومته قد قامت بصرف مرتبات موظفي أجهزة الدولة في عموم المحافظات، وتولت وسائل إعلام المرتزقة الترويج لهذه الأكاذيب التي فضحتها الوقائع والحدائق الحاصلة ولا سيما في مدينة تعز التي نظم فيها عدد من موظفي الدولة مسيرات غاضبة تطالب الفار وحكومته بصرف المرتبات والابتعاد عن إلقاء التصريحات الكاذبة والمفضوحة.

كما فضح وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية السيد ستيفن أوبراين تلك الأكاذيب والادعاءات،

